

الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.. أما بعد..
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين وجميع المسلمين..
قال ابن قدامة رحمه الله: باب إخراج الزكاة.
لا يجوز تأخيرها عن قرب وجوبها إذا أمكن إخراجها، فإن فعل فتلف المال لم تسقط عنه الزكاة}

- قال رحمه الله تعالى: باب إخراج الزكاة، وهذا ترتيبٌ منطقيٌّ، المصنف رحمه الله تعالى تحدث أولاً عن الأموال التي تجب فيها الزكاة، ثم أُلحق بها ما يتعلق بزكاة الفطر، وبعض العلماء يلحق زكاة الفطر بكتاب الصيام، لأنها تتعلق بنهاية شهر رمضان.
- المصنف هنا ذكر هذه المسألة لأنها تتعلق كذلك بأحكام الزكاة.
- الزكاة كما نعلم، صدقةٌ على نوعين، صدقةٌ مفروضةٌ وهي الزكاة، ومستحبةٌ وهي أنواع الصدقات ، ما يجوز في الصدقات المستحبة، ما يتم التساهل فيه في الصدقات المستحبة، لا يكون في الصدقة الواجبة، وسيأتي مسائل كثيرةٌ في هذا، سواءً فيما يتعلق بمن تدفع له هذه الزكاة وهذه الأموال، في الزكاة وفي الصدقة، كذلك تتعلق ببني هاشم في أخذهم للزكاة وفي أخذهم للصدقة.
- مسائل إخراج الزكاة، هناك مسائل تتعلق بالوقت، ومسائل تتعلق بالمال، ومسائل تتعلق بمن يستحق هذا المال.
- في البداية المصنف رحمه الله يتحدث عن وقت إخراج الزكاة، وذكرنا لكم أن السائمة من بهيمة الأنعام، والنقدين وعروض التجارة هذه تزكى إذا حال عليها الحول، أما زكاة الخارج من الأرض، فكما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141].
- المسألة الأولى لا يجوز تأخير الزكاة عن وقت وجوبها، إذا حال الحول على المال المزكى، فلا يجوز للمسلم أن يؤخرها عن وقت وجوبها، المصنف هنا قال: إذا أمكن إخراجها، وهذا قيدٌ، لأن من العلماء رحمهم الله من يرى جواز تقديم الزكاة ومن يرى جواز تأخير الزكاة لمصلحة، كيف ذلك؟

- إذا كان في تأخير إخراجها مصلحةً للفقير، أكثر الناس الآن يخرجون الزكاة في رمضان، لكن في أيام الشتاء يقل إخراج الزكاة بحكم أن الأكثرية أخرجوها في رمضان، فهل يجوز أن يؤخرها إلى فترة الشتاء من أجل أن يكون أصلح للفقراء، وأن يجدوا من يقدم لهم، وأن يعينهم بهذه الأموال.
- ولهذا العلماء يقولون: يجوز تأخير الزكاة عن وقت وجوبها في حالات: **الحالة الأولى: أن يكون أصلح للفقير.**

الحالة الثانية: ألا يتمكن من إخراجها عند حلول الحول.

مثلاً تكون هذه الأموال عند أشخاص لم يستل منها بعد، يعني الآن حال الحول فعلاً لكن المال لم يتحصل عليه، فهنا يؤخره حتى يتحصل على هذا المال.

- **الحالة الثالثة: إذا كان يتضرر بإخراجها في وقتها**، قد يكون إخراجها في وقتها يعود عليه بالضرر، يقولون مثلاً شخص لديه مال الزكاة، وهو في طريق سفر، فإن أخرج هذا المال لفت نظر السراق، فقد يسرقون هذا المال، فهو سيؤخر إخراجها حتى يكون في مكان آمن، أو حتى يعود إلى بلده، أو حتى يصل إلى مقصده.
- فالأصل أن الزكاة يجب أن تخرج في وقتها، ولا يجوز تأخيرها عن وقتها إلا لمصلحة بينة واضحة.

قال: إذا أمكن إخراجها، لكن الآن بعض الجمعيات الخيرية يقومون بأخذ هذه الأموال وأحياناً يكتزونها في الحسابات، ونقول إن هذه الجمعيات الخيرية يجوز لها أن تؤخر لمصلحة، **لكن لا يجوز لها أن تؤخر أكثر من سنة**، ولهذا أفتى مجمع الفقه الإسلامي، أنه لا يجوز أن تؤخر أكثر من سنة، لأنه إذا أتت السنة الثانية سيحل الزكاة الجديدة، فيُحرم الناس من هذا الخير، والواجب على الجمعيات الخيرية والمؤسسات التي لها علاقة بجمع هذه الصدقات، وجمع الزكوات، ترتيب وتنسيق منذ أن يأخذوا هذه الأموال حتى يفرقوها مباشرةً وألا تتراكم هذه الأموال فيحرموا الناس منها.

الواجب على هذه الجمعيات أن يحرصوا على إخراج الأموال في أوقاتها، وألا يؤخروها إلا إذا كان فيها حاجة، وألا تزيد عن سنة.

{قال: فإن فعل فتلف المال لم تسقط عنه الزكاة}

• الآن وجبت عليه الزكاة في شهر رمضان، في خمسة وعشرين رمضان وجبت عليه الزكاة، وأخرها إلى شهر شوال، لما أتى في شهر شوال، تلف المال، الذي سيخرجه كزكاة، يعني مثلاً زكاة ماله مائة ألف ريال، أو خمسون ألف ريال، المفروض أن يخرجها في خمسة وعشرين رمضان، لما جاء في شوال تلف هذا المال، سُرِق، أو إذا كان حبوباً وثماراً تلفت أو نحو ذلك.

فماذا يفعل؟ قال: فإن فعل فتلف المال لم تسقط عنه الزكاة، يجب عليه ويبقى هذا المال في ذمته، هذا كلام المصنف رحمه الله تعالى قال: لأنه حق وجب في الذمة فلا يسقط لأنه فيه تفريط من الإنسان.

ومن العلماء من قال إن المسألة على نوعين:

✓ شخص أخر إخراج الزكاة ثم تلف المال بتفريط منه، لم يهتم بهذا المال، لم يبال به، **فهذا يضمن، ويبقى في ذمته.**

✓ لكن شخص أخر بذل كل الأسباب في حماية هذا المال، لكنه لم يبق معه، **فهنا تسقط عنه كما ذكر هذا جماعة من العلماء.**

فإن أخرها بأن كان معذورًا في تأخيرها ولم يفرض، فتلف هذا المال، فإنه يسقط عنه.

خلاصة الأمر:

- أن الزكاة لا يجوز أن تؤخر عن وقت إخراجها، إلا إذا كان في ذلك مصلحةً للفقير، أو كان في ذلك دفعٌ للضرر، أو كان في هذا الأمر أنه لا يستطيع أن يخرج هذا المال لأنه لم يقع في يده بعد.
- فإن أخر هذا المال فتلف بسبب تفريطه فإنه يضمن، لكن إذا كان معذورًا في تأخيرها ولم يفرض، فإنها تسقط عنه.

{قال رحمه الله: وإن تلف قبله سقطت}

- وإن تلف قبله سقطت، مثال على ذلك؟
مثلاً عنده عشرة آلاف ريال، قبل أن يتم الحول، يعني مثلاً تمام الحول في ذي الحجة، في واحد ذي الحجة يتم الحول، فسرق هذا المال، أو احترق أو فقده، أو نقص، أو نحو ذلك، أو تلف هذا النصاب، فإنه لا يضمن، لماذا؟ لأنها لم تجب عليه بعد.
- فهنا مسألتان:

المسألة الأولى: إن تلف هذا المال بعد وجوبه.

المسألة الثانية: أو تلف قبل وجوبه.

فإن تلف قبل وجوبه، فلا شيء عليه، لأنه لم يحل عليه الحول، وإن تلف بعد وجوبه، فإن كان بتفريط منه، إن كان معذورًا في تأخيرها ولم يكن مفترطاً، فتسقط عنه، وإن كان غير معذورٍ وكان مفترطاً فإنها لا تسقط عنه، وتبقى في ذمته.

{قال رحمه الله: ويجوز تعجيلها إذا كمل النصاب، ولا يجوز قبل ذلك.}

- قال: ويجوز تعجيلها إذا كمل النصاب، ذكرنا في زكاة المال شروطاً، من الشروط أن يبلغ النصاب، كم نصاب الذهب؟ عشرين مثقالاً، بالجرامات الموجودة حالياً؟ خمسة وثمانين، ونصاب الفضة مائتا درهم، وبالجرامات: خمسمائة وخمس وتسعين.

الشرط الأول: أن يبلغ النصاب.

الشرط الثاني: أن يحول عليه الحول.

- يقول: يجوز تعجيلها إذا كمل النصاب، الآن شخصٌ حتى يجب عليه أن يزكي ماله لابد أن يبلغ النصاب، ولا بد أن يتم عليه الحول، لكن بعد مرور عشرة أشهر، بلغ المال الذي لديه النصاب، كم شهرٌ بقي على نهاية الحول؟ بقي شهران، هل يجوز له أن يعجل هذا المال إذا بلغ النصاب؟

نعيد المسألة: أن الواجب على الشخص في زكاة النقدين، أن يبلغ النصاب، وأن يتم الحول، فلو بلغ النصاب قبل تمام الحول، فهل يجوز تعجيل الزكاة؟

يقول المصنف رحمه الله: ويجوز تعجيلها إذا كمل النصاب.

ويستدلون بهذا بأن النبي صلى الله عليه وسلم تعجل صدقة عمه العباس لسنتين، دفع زكاة سنتين قادمتين، وذلك لحاجة الناس لهذا الأمر.

- قال: ولا يجوز قبل ذلك، **يعني ماذا يقصد؟ لا يجوز قبل كمال النصاب**، لو أن شخصاً لديه مالٌ لكن لم يبلغ النصاب، ولم يتم الحول، فنقول له: لا يجوز له أن يعجل زكاته حتى يبلغ النصاب.

{قال: فإن عجلها إلى غير مستحقها لم يجزئه، وإن صار عند الوجوب من أهلها}

- **ما هو المدى الذي تُعجل فيه الزكاة؟** هذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء رحمهم الله،
 ✓ فمن العلماء من قال إنها تعجل لسنة واحدة،
 ✓ ومنهم من قال: إنها تعجل لسنتين، إذا كان هناك حاجة، وهو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث العباس، فلعل هذا هو الراجح لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم.
 • قال: وإن عجلها إلى غير مستحقها لم تجزئه، يعني عجل الزكاة قبل وقتها، ودفعها إلى غير مستحقها، **مثلاً على هذا؟**

شخصٌ عنده مال كمال النصاب، فأخرج الزكاة قبل حلول الحول في وقت الوجوب، أخرج الزكاة وسلمه الواحد غير مستحقٍ للزكاة، لم يكن من أهل الوجوب، مثل أعطائها للغي، أو أعطائها لزوجته أو أعطائها لكافرٍ، أو نحو ذلك، فهو حينما أعطاه لم يكن من مستحقها، لكن عند الوجوب أصبح مستحقاً لهذه الزكاة، **فماذا يفعل؟**
 قال: وإن عجلها إلى غير مستحقها لم تجزئه، وإن صار هذا المستحق عند الوجوب من أهلها.

{وإن دفعها إلى مستحقها، فمات أو استغنى أو ارتد أجزأت}

- قال: وإن دفعها إلى مستحقها، دفع هذه الزكاة عجلها، ودفعها إلى مستحقها، لكن قبل حلول الحول مات هذا المستحق، أو ارتد، أصبح غير مسلمٍ، قال: **أجزأت لماذا؟** لأنه حينما أخرجها، أخرجها بطريقٍ شرعيٍّ صحيحٍ، فلا يضره ما يؤول إليه الأمر بعد ذلك.

{قال: وإن تلف المال لم يرجع عن الآخر، ولا تُنقل الصدقة إلى بلدٍ تقصر إليها الصلاة، إلا ألا يجد من يأخذها في بلدها}

يقول العلماء: إذا أخرج الزكاة معجلةً لا يخلو من أربعة أحوال:

- **الحالة الأولى:** ألا يتغير حال من أخرجها إليه،
 أعطاه قبلها بشهرين ثم أتى وقت الوجوب، وهو على فقره، وهو على حاجته، **فهذا ما حكمه؟ أنه يجزئ.**
- **الحالة الثانية:** أن يتغير حال الآخذ،
 بحيث مثلاً يكون كان مؤمناً ثم ارتد، فهذا كما يقول العلماء: يأخذ حكم القسم الأول، أي أنه يجزئه؛ لأنه حينما أخرجها، أخرجها سليمةً صحيحةً.
- **الحالة الثالثة:** أن يتغير حال رب المال بموتٍ أو ردة،
 إذا مات لا تجب عليه الزكاة؛ لأن الحول لم يتم، فتغير حال رب المال.
 يقول العلماء: فهذا إذا عجل زكاته، يرجع بها على من أداها إليه، **بمعنى هل يجوز له استرجاعها؟ أن يسترجع هذه الزكاة؟ على قولين:**
القول الأول: المذهب أنه لا يرجع بها على الفقير؛ لأنها زكاةٌ دفعت مستحقةً،

القول الثاني: أنه إذا علم المستحق أنها زكاةٌ معجلةٌ، أو كان الدافع لها الساعي له فله أن يرجع بها، **والصحيح** أنه لا يجوز له أن يرجع عن هذا الأمر.

• **الحالة الرابعة:** أن يتغير حالهما، رب المال، وكذلك المستحق للزكاة.

فهذا كالقسم الذي قبله، فإنه ليس له على القول الراجح أن يسترجع هذا المال.

{قال: فإن عجلها إلى غير مستحقها لم يجزئه، وإن صار عند الوجوب من أهلها}.

• قال: فإن عجلها إلى غير مستحقها لم تجزئه، وإن صار عند الوجوب من أهلها.

{وإن دفعها إلى مستحقها فمات، أو استغنى، أو ارتد أجزأت، وإن تلف المال لم يرجع على الآخذ، ولا تنقل الصدقة إلى بلدٍ تقصر إليه الصلاة}.

• **وإن تلف المال لم يرجع على الآخذ،** مثال: شخصٌ لديه مالٌ، فزكى، قدم الزكاة، ثم تلف ماله عند حلول الحول، فهذا يقول -رحمه الله: وإن تلف المال لم يرجع على الآخذ، لا يذهب إلى ذلك الشخص ويقول أريد أن أستعيد هذا المال.

{ولا تنقل الصدقة إلى بلدٍ تقصر إليه الصلاة إلا أن لا يجد من يأخذها في بلده}.

• اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في هذه المسألة.

✓ **جمهور العلماء على أنه لا يجوز نقل الزكاة إلى ما يزيد عن مسافة القصر،** إذا كانت تزيد عن مسافة القصر، فلا يجوز نقل الزكاة إلى بلد آخر.

ما الدليل على هذا؟

قول النبي -صلى الله عليه وسلم- لمعاذ: **«ثم أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقةً، تؤخذ من أغنيائهم،**

فتدفع إلى فقرائهم»، فقالوا: إذا كان مسافة قصرٍ فإنه لا يجوز له إخراج الزكاة إلى غير أهل هذا البلد،

✓ **وذهب بعض العلماء إلى أنه يكره كراهة تنزيهٍ، لكن يصح يعني إن نقلها فإنها تكون مقبولةً.**

✓ **ومن العلماء -رحمهم الله- من قال: إن كان أهل البلد الذي سيخرج إليه الزكاة هم أقاربه وذوي رحمه، فإن الأفضل أن يخرجها لهم.**

✓ **الراجح من هذه الأقوال:** إذا كان أهل البلد لا يوجد فيهم فقراء، أو أن الفقري غيرهم أشد، أو أن الحاجة في وقتٍ معينٍ في بلدٍ معينٍ، فيجوز إخراج الزكاة خارج البلد الذي يعيش فيه الإنسان بناءً على المصلحة التي تُرجى من هذا الأمر.

هل يجوز للإنسان أن يشتري ملابس أو نحو ذلك أو طعامًا ويقدمه للفقير؟ أم لابد أن يخرج الزكاة مألًا؟ .

• **العلماء -رحمهم الله- قالوا: الأصل أن يخرجها مألًا،** لكن بعض العلماء أفتى بأنه يجوز شراء أشياءٍ عينيةٍ بمال الزكاة كطعامٍ أو كسوةٍ، خاصةً إذا كان من سيدفع إليه المال لا يستطيع أن يؤمن هذه الأمور، أو أن يقيم نفسه، بعض الناس كما جاء في الحديث: أخرق، لا يستطيع أن يعمل شيئًا.

هل يجوز تعجيل الزكاة عند الحاجة؟

• **يجوز، بشرط إذا اكتمل النصاب،** حينما اكتمل النصاب، أخرج هذه الزكاة إلى شخصٍ لم يكن من أهل الزكاة، ثم لما حل وجوب الزكاة أصبح هذا الرجل مستحقًا للزكاة، فهو حينما أخرجها لم يكن من أهلها، فهنا يقول -

رحمه الله: وإن عجلها إلى غير مستحقها لم تجزئه، حتى لو أتى وقال: لكنه وقت الوجوب أصبح من أهلها، نقول: حتى لو كان وقت الوجوب من أهلها؛ لأنه في الأصل حينما أخرجها لم يكن من أهل الزكاة.

{وإن تلف المال لم يرجع على الآخذ}.

- يعني لو تلف المال، الآن عجل الزكاة، وقبل حلول الحول تلف المال الذي لديه، فأصبحت ليست عليه زكاةً، فله أن يأخذ هذا المال، أن يعود إلى من دفع إليه الزكاة فيستعيدها؟ هذا ما ذكره المصنف.

باب من يجوز دفع الزكاة إليه.

{قال -رحمه الله: باب من يجوز دفع الزكاة إليه، وهم ثمانية}.

- انتقل المصنف -رحمه الله- إلى المستحق للزكاة، وهنا نعلم أحد الفروق بين الصدقة وبين الزكاة، فالصدقة يجوز أن يخرجها الإنسان في أي وجه من أوجه الخير، وأن يدفعها لمن يشاء، لكن الزكاة لا تجوز إلا في من حددهم الله -جلّ وعلا-، وهم الأصناف الثمانية، الذين جاء ذكرهم في سورة التوبة، قال الله -جلّ وعلا-: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهِمَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60].

الأول: الفقراء.

{الأول: الفقراء، وهم الذين لا يجدون ما يقع موقعاً من كفايتهم بكسبٍ ولا غيره}.

- الصنف الأول، الذين يستحقون الزكاة هم الفقراء، وهؤلاء الفقراء تعريفهم **من هو الفقير؟ هو الذي لا يجد قوت يومه**، أو قال كما قال -رحمه الله تعالى- في هذا الكتاب: هم الذين لا يجدون ما يقع موقعاً من كفايتهم بكسبٍ ولا غيره، لأن البعض قد يكون فقيراً، لكن لديه قدرة أنه يتكسب، لكن هنا لديه إشكال، ليس لديه مال، وأيضاً لا يستطيع أن يتكسب، فقيرٌ عاجزٌ، لا يستطيع الحراك، فهنا لا يستطيع التكسب، وليس لديه ما يقيم به كفايته، هذا هو الفقير، والفرق بينه وبين المسكين، أن المسكين لديه مالٌ، لكن هذا المال لا يفي بكفايته، يعني شخصٌ لا يملك شيئاً هذا فقيرٌ، شخصٌ يملك شيئاً، لكنه لا يقيم حياته، فهذا هو المسكين.

الثاني: المساكين.

- وسموا مساكين؛ لأن الفقر أسكنهم، يعني أذلهم.

{الثاني: المساكين، وهم الذين يجدون ذلك، ولا يجدون تمام الكفاية، والثالث: العاملون عليها، وهم السعاة عليها}.

- لذلك العلماء يقولون: فرقٌ بين الفقير والمسكين، إذا اجتمعوا يكون لكل واحدٍ معنى، وإذا افترقوا يطلق على الفقير مسكينٌ، ويطلق على المسكين فقيرٌ.

الثالث: العاملون عليها.

{والثالث: العاملون عليها، وهم السعاة عليها ومن يحتاج إليه فيها}.

- العاملون عليها عرفهم فقال: هم السعاة عليها، ومن يحتاج إليه فيها، هم السعادة الذين يذهبون فيجمعون هذه الزكاة، سموا عاملين عليها؛ لأنهم يعملون على جلب وجباية هذه الزكاة، وهؤلاء على نوعين،
النوع الأول: أن يكون لهم رزق من بيت المال، أن يكون لهم راتب من بيت المال، يعني يقال له: راتبك كذا، فهذا لا يجوز له أن يأخذ من هذا المال.
النوع الثاني: ألا يكون له شيء من بيت المال، فهنا يفرض له ولي الأمر مبلغًا يأخذه بناءً على جبايته لهذه الزكاة.

• ما هو المبلغ الذي يأخذه؟

هذا مما اختلف فيه العلماء، قيل الثمن، وقيل أقل من النصف، وقيل غير ذلك. لكن الصحيح أنه يخرج له ما يكفيه.

• هل يشترط أن يكون فقيرًا من أجل أن يأخذ هذا المال؟

نعم يجوز له أن يأخذ الزكاة؛ لأنها تُخرج بناءً على أنه يعمل في جباية هذه الزكاة.
لكن لو كان هذا الرجل الذي يجبي الزكاة فقيرًا، فهنا يأخذ بسببين ، بسبب الفقر، وبسبب أنه من العاملين عليها.

✓ **الرابع: المؤلفة قلوبهم.**



{والرابع: المؤلفة قلوبهم، وهم السادة المطاعون في عشائهم، الذين يُرجى بعطيتهم دفع شرهم، أو قوة إيمانهم، أو دفعهم عن المسلمين، أو إعانتهم على أخذ الزكاة ممن يمتنع من دفعها}.

- قال: الرابع الذين يستحقون الزكاة المؤلفة قلوبهم، هؤلاء المؤلفة قلوبهم، هل هم من المسلمين؟ أم من الكفار؟
النبي -صلى الله عليه وسلم- أعطى الزكاة بعض الكفار من أجل أن يتألفهم على الإسلام، لكن هل لا يزال هذا الحكم ماضيًا وفاقياً؟ هذه من المسائل التي اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- فيها،
✓ فمن العلماء من قال: إن غير المسلم لا يأخذ شيئًا؛ لأن الخلفاء الراشدين لم يعطوهم، وجاء أثر عن عمر -رضي الله عنه- في بيان ذلك،
✓ لكن الصحيح من أقوال أهل العلم أن هذا الأمر ثبت في القرآن، وثبت في فعل النبي -صلى الله عليه وسلم-، فيجوز أن يُدفع لتأليفهم على الإسلام.

- قال -رحمه الله-: وهم السادة المطاعون في عشائهم، إذن ليس لكل شخص، المؤلفة قلوبهم، هم الذين يُرجى منهم نفع للإسلام. قال: وهم السادة المطاعون في عشائهم، الذين يُرجى بعطيتهم دفع شرهم، يعني هو يعلم أنه إذا أخذ من هذا المال أنك تكفى من شره، فهذه واحدة، قال: أو قوة إيمانهم، يكون مسلمًا، لكنه في قومه وعشيرته، إذا أعطي هذا المال يكون أقوى في تثبته على الإيمان.
- قال: أو دفعهم عن المسلمين، أن يعطوا من هذه الزكاة من أجل أن يدفعوا الشر عن المسلمين على من ورائهم من الذين يريدون سوءًا بالمسلمين.

- قال: أو إعانتهم على أخذ الزكاة، هؤلاء المؤلفة قلوبهم، يُدفع لهم هذه الزكاة حتى يعينوا العاملين عليها على جباية الزكاة.

- قال: ممن يمتنع عن دفعها؛ لأن الذي يجبي الزكاة لا يستطيع أن يلزم من عليهم الزكاة، لأنه قد يكون شخصاً أو فرضاً، لكن أنت بحاجة أن تعطي شخصاً تتألفه بهذا المال؛ حتى يكون له قوة في أخذ الزكاة ممن يريد منعها.

هل هناك شروطاً للعاملين عليها يستحقون من خلال هذه الشروط هذه الزكاة؟

قال العلماء -رحمهم الله: لها شروطٌ:

- **الشرط الأول:** أن يكون مسلماً، فلا يستعمل على المال الكافر.
- **الشرط الثاني:** أن يكون عدلاً ثقةً مأموناً في جباية هذه الأموال.
- **الشرط الثالث:** أن يكون فقيهاً في أمور الزكاة؛ لأنها مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أنت إذا رأيت شخصاً تريد أن تنكر عليه، إذا لم تكن عالماً بهذا المنكر، فإنك لا تستطيع أن تبلغه بهذا المنكر، كذلك الذي يذهب ليجبي الزكاة، ليس كل من لديهم أموال الزكاة، لديهم علمٌ بأحكام الزكاة، فهنا كما قال العلماء -رحمهم الله: لا بد أن يكون فقيهاً في أحكام الزكاة؛ لئلا يأخذ من الناس أكثر من حاجتهم، أو يأخذ أقل من الواجب الشرعي، الذي افترضه الله -جلّ وعلا.
- **الشرط الرابع:** أن يكون قادراً على العمل، وضبطه على الوجه المعتبر.

فائدة.

- الذين تدفع لهم الزكاة من المؤلفة قلوبهم، يقول العلماء -رحمهم الله تعالى:
- ✓ منهم من يعطى للحاجة إليه، مثل الشخص الذي يدفع من أجل أن يعين على جباية الزكاة،
 - ✓ ومنهم من يعطى لكف شره،
 - ✓ ومنهم من يعطى لحاجة نفسه مثل الذي تريد أن تثبته على الإيمان في وسط قومه،
 - ✓ ومنهم كمن يعطى لقوة إيمانه ورجاء إسلامه،

الخامس الرقاب.



{والخامس الرقاب، وهم المكاتبون وإعتاق الرقيق}.

- كان سابقاً الرقيق الذين يسمون بالعبيد، كانوا أمام خيارين، إما أن يستمر في العمل مع صاحبه، وإما أن يبيعه صاحبه، وإما أن يفدي نفسه، **كيف يفدي نفسه؟** يذهب إلى سيده ويقول له: أريد أن أحرر نفسي بمبلغ كذا، فيدفع له المبلغ الأول ثم يقسط الباقي أو يكون دفعةً ثانيةً، فهذا يُدفع لإعانته على مكاتبته وتحريره لنفسه، **هذا الأول،**
- **الثاني:** إعتاق الرقيق، أن يبادر فيذهب إلى سيده فيدفع له المال من أجل أن يكون حراً، ولهذا الأصل في الإسلام أنه يرغب في الإعتاق وفي تحرير الناس ونحو ذلك، فهنا يجوز أن تُدفع الزكاة لإعانة المكاتب وإعتاق الرقيق، **بكم يعان المكاتب؟** هل يعطى جزءاً من المال؟ أو يستحق أن يُعطى المال كله، قال العلماء -رحمهم الله: يجوز أن يعطى المال كله، لكن إذا دفع يدفع بحسب وقت الدفع، فيدفع مثلاً إذا كان بعشرين ديناراً، فيدفع أولاً عشرة ثم إذا حلت العشرة الثانية، فإنه تدفع له.
- من العلماء فيما يتعلق بالرقاب، وهو قال المكاتبون وإعتاق الرقيق، **من العلماء من لحق بهم الأسير المسلم، فيجوز أن يخرج من بيت المال من أجل تحريره.**